الغموض النووي الاسرائيلي، وأهدافه

د. تيسير الناشف

تتوفّر، الآن، الأدلّة القاطعة على ان اسرائيل تحوز، منذ سنوات، على ترسانة كبيرة، ومتنامية، من الاسلحة النووية[١]. وعلى الرغم من ذلك، اتّبعت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، منذ فترة زمنية مديدة، سياسة الغموض النووي المحسوبة والمتعمّدة، في ما يتعلّق بطبيعة، وأهداف، برنامجها النووي وبحيازة الاسلحة النووية. ان هذه السياسة مبنيّة على مزيج من العناصر المختلفة، المستترة والصريحة، والمعروفة، كلياً أو جزئياً، والمجهولة، المتعلّقة بموضوع حيازة الاسلحة النووية.

ووفقاً لهذه السياسة، ينفي المسؤولون في الحكومة الاسرائيلية ان تكون اسرائيل تمتلك أسلحة نووية، ولكنهم يعترفون، أيضاً، بأن لديها القدرة على الانتاج السريع للاسلحة النووية، مؤيدين بذلك الشكوك في ان هذه الاسلحة موجودة بالفعل. وبهذه السياسة ترمي اسرائيل الى ابقاء قدرات الاسلحة النووية التي تمتلكها غامضة.

ان البيانات الحكومية الاسرائيلية المتعلّقة بموضوع حيازة الاسلحة النووية تتّسق مع سياسة الغموض هذه، وتنبع منها، وتعزّزها؛ ولذلك، فالبيانات غامضة. وفي اطار سياسة الغموض النووي المتعمّد، تستخدم الحكومة الاسرائيلية، لاخبار العالم بمركزها النووي، النهج غير المباشر، مثل القيام، بصورة رسمية، وغير رسمية، بتسريب معلومات ونشر اشاعات لوسائط الاتصال عن أنشطة اسرائيل النووية. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأن موظفاً حكومياً اسرائيلياً شجّع، في سنة ١٩٦٩، نشر مقالة في مجلة «دير شبيغل» الالمانية، ادّعى فيها بأن اسرائيل تقوم بانتاج أسلحة نووية[٢].

وعندما يتولّد الانتباه القوي أكثر ممّا ينبغي، في نظر المسؤولين الاسرائيليين، الى المعلومات والاشاعات عن القدرة النووية الاسرائيلية، يقوم الموظّفون الحكوميون الاسرائيليون بمحاولات لتخفيف اثرها، وذلك بالادلاء ببيانات تنفي صحّة هذه الاشاعات، نفياً غير مؤكد وغير قاطع.

ووفقاً لسياسة الغموض النووي المتعمّد، ما فتىء المسؤولون في الحكومات الاسرائيلية يستعملون، منذ أوائل الستينات، صيغاً قليلة غامضة، مفادها ان لدى اسرائيل خياراً نووياً، وانها «لن تكون البلد الاول الذي يقوم بادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط»، كما صرّح رئيس الحكومة الاسرائيلية الاسبق، ليفي اشكول، وغيره[٣]. وان اسرائيل «لم تبدأ، ولن تبدأ، بادخال اسلحة نووية، أو أي نوع من الاسلحة الجديدة، الى الشرق الاوسط، سواء أكانت تقليدية او غير تقليدية». هذه الصيغة التي قدّمها اشكول، في أيار (مايو) ١٩٦٤، كرّرها حرفياً، تقريباً، منذ ذلك الوقت، الكثيرون من الموظّفين الحكوميين الاسرائيليين. ان يغئال الون، احد زعماء الحركة العمّالية، ورئيس الحكومة الاسبق، اسحق رابين، على سبيل المثال، أدليا ببيانات مماثلة[٤].